ويتركز ضغط سلطات الاحتلال على المخيمات «التي تستوطن فيها الاضرابات لمنع [الاغذية] من دخولها». من ذلك، على سبيل المثال، دوس جنود اسرائيليين كميات من الخبز والخضروات باقدامهم، بعد ان صادروها من نساء كسرن حظر التجول المفروض على مخيم النصيرات بحثاً عن الطعام، عند اطراف المخيم (روبرت روزنبرغ، «الفلسطينيون صامدون أمام سياسات البطش والتجويع»، **القبس**، الكويت، ١٩٨٨/٢/١؛ نقلاً عن **يو. اس. نيوز**، بدون ذكر تاريخ نشر ).

على الصعيد ذاته، أكد وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ان قوات الامن الاسرائيلية «لن تسمح [بادخال] أية معونة من السلع تأتي من الخارج، من طريق دول أو منظمات» (شيف، **مصدر سبق ذكره**). وفي ما يتعلق بمساعدات م.ت.ف. الى المناطق المحتلة، فقد تحركت اسرائيل لمنع ادخالها الى هذه المناطق. ووفقاً لما ذكره منسق نشاطات الحكومة الاسرائيلية، في المناطق المحتلة، شموئيل غورين، للصحافيين، فقد اتخذت الحكومة الاسرائيلية خطوات عدة في هذا الاتجاه، فأحدثت تغييرات ادارية، شملت، من ضمن ما شملته، اجراءات المرور على جسور نهر الاردن؛ كما تمّ تحديد تحويلات العملة التي تتم من هذا الطريق، وسمح لسائقي شاحنات النقل بادخال مبلغ ٢٠٠ دينار اردني (٩٠٠ شيكل)، وكان هؤلاء يدخلون، سابقاً، مبالغ غير محددة. وقال غورين مستدركاً: «لا نستطيع منع تدفق الاموال [الى المناطق المحتلة] تماماً، غير أننا نستطيع ان نجعل ذلك صعباً» (جويل غرينبرغ، «غورين: تحرك لمنع امدادات م.ت.ف. المالية الى المناطق»، **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/٢/١٥).

في مواجهة ذلك، تحركت القيادة الوطنية للانتفاضة واصدرت بياناً، يعتبر الاكثر نضجاً من بين ما اصدرته سابقاً من بيانات؛ اذ يشير الى تطور فعلي كبير في اسلوب عمل هذه القيادة . فقد دعا البيان الرقم ٩، الذي وزع في المناطق المحتلة، الى مقاطعة البضائع الاسرائيلية التي يتوفر لها بديل محلي، أو التي يمكن الاستغناء عنها. وحسب البيان، قررت قيادة الانتفاضة الابقاء على الترتيب المعمول به منذ مدة، ويقضي بفتح المحال التجارية من ساعتين الى ثلاث ساعات يومياً، وحسب ظروف كل منطقة؛ والزام المعامل والمصانع المحلية بالتقيد بالاضرابات الشاملة فقط، والسماح لها بالعمل بقية الايام الاخرى، وبكامل طاقاتها، لتحقيق أوسع مقاطعة للبضائع الاسرائيلية. ودعا البيان الى تشكيل صناديق تبرعات مالية وعينية، باشراف اللجان الوطنية والشعبية في الاحياء. وحذر المواطنين من طلب أية مساعدات من غير اللجان، ودعاهم الى الاقتصاد في النفقات، وعدم الاسراف، ومد يد العون الى المحتاجين (**القبس**، ١٩٨٨/٣/٢).

## تجار وطنيون

أدت هذه التطورات وسواها، الى انتقال الغالبية العظمى من التجار في مدن الضفة والقطاع، وخصوصاً اصحاب المحال التجارية في مدينة القدس، الى صفوف المضربين، والمشاركة، بدرجات مختلفة، في دعم الانتفاضة والتجاوب مع نداءات قيادتها. فقد أخذ هؤلاء التجار، الذين كانوا قبل عامين، يجلسون بين صفوف المتفرجين على الصراع السياسي، يعرضون، بكل فخر، الصناديق المملوءة بالاقفال المحطمة التي يحتفظون بها، والتي كانت قوات الاحتلال حطمتها في محاولة لكسر الاضرابات. وقال صاحب محل في مدينة رام الله: «في البداية، كان بعضنا شديد الانفعال، وربما كان [هذا البعض] سيفتح محله لولا وجود الشباب الذين يعززون الاضراب. اما الآن، فقد اختلف كل شيء، واصبح الناس أكثر اتحاداً من الماضي». وقال آخر : «لقد انتظرنا عشرين عاماً كنا نعتقد [خلالها] ان بمقدورنا احلال السلام والتعايش مع الاسرائيليين؛ الآن [وقد] دخلنا العام ١٩٨٨، قررنا انه لن يساعدنا احد، ونحن الآن على استعداد لأن نخسر كل شيء» (ماري كولفن، «تجار رام الله متضامنون مع الانتفاضة حتى النهاية»، **القبس**، ١٩٨٨/٢/٢؛ نقلاً عن **صنداي تايمز**، بدون ذكر تاريخ نشر ). وذهب تاجر، يملك محلاً في المدينة ذاتها، الى حد القول: «فلتذهب لقمة العيش الى الجحيم، عندما يكون مستقبل شعب بأكمله موضوعاً على كفتي ميزان» (أوري نير، «بداية جديدة في المناطق»، «الملف» **مصدر سبق ذكره**؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/١/٢٧).

غير ان هذه المواقف المتقدمة لبعض التجار